



usmlo.org

# صوت الثورة

يا عمال كل  
البلدان،  
اتحدوا!

ناطقة بلسان المنظمة الماركسية - اللينينية للولايات المتحدة الأمريكية

## للنضال من أجل توجه إقتصادي جديد

وكالة حماية البيئة الأمريكية. وبالمثل تتزايد عمليات التكسير الهيدروليكي للبحث عن الغاز والتي تلوث المياه وتهشم الصخور والتربة مايزيد من إمكانية حصول هزات أرضية. كما يتم التخطيط لبناء أنبوب نفطي جديد بين كندا وولاية تكساس بالتوائم مع مصالح الإحتكاريات النفطية والعسكرية.

تؤكد الحكومة باستمرار على دورها كأداة في يد الأغنياء في مواجهة الناس مع تصعيد العمال لمقاومتهم وللمطالبة بحقوق العمال والمهاجرين والشباب والمتقاعدين. الحكومة هي أسيرة إبتزاز رأس المال الإحتكاري عوضاً عن القيام بدورها الوقوف بوجه الإحتكاريات وحماية العمال من عسفها. تواصل هذه إرهاب الخزينة العامة بتريلونات الدولارات على شكل الهبات حكومية أو التعويم المالي أو الإعفاءات والمحفزات الضريبية. يتم إستهداف برنامجي الرعاية الصحية والضمان الإجتماعي مع بقاء "إنهاء أو تقليص" الإيفاء بالدين وبفوائد تخديم الدين لصالح الإغنياء من المحرمات التي لاتمس.

*التتمة على الصفحة الثانية*

يفتقر المنحى الإقتصادي الراهن بالنسبة للعديد من الأمريكيين إلى مؤهلات الإستمرار. إذ تعيش أكثر من 50 مليون عائلة تحت خط الفقر، ومنهم أيضاً واحد من كل خمسة أطفال. وتزداد المجاعة بين الأطفال وكذلك ترتفع معدلات البطالة مع عدم تمكن العديد من الشبان من دخول سوق العمل في ظل إرتفاع معدلات البطالة المطولة. يعجز التوجه الإقتصادي الحالي عن تلبية حاجة 25 مليون شخص إلى عمل بدوام كامل والحاجة إلى خلق 125 ألف فرصة عمل جديدة للشباب شهرياً.

نعيش في بلد ينتج ثروته الهائلة العمال والناس والتي تكفي لإطعام وإكساء وإسكان كافة أفراد الشعب بمستوى معيشة أمريكي، لابل المساهمة بتحقيق المثل في باقي أنحاء العالم. لكن سيطرة الإحتكاريات الخاصة على الإقتصاد تعني تسخيرها لصالح حروب الإمبراطورية المستمرة وجهازها القمعي المتضخم الذي يستهدف الأقليات الوطنية بالسجن على نطاق واسع، ولكنه أيضاً يستهدف حلب الإقتصاد لصالح الأرباح الخاصة ورواتب مدراء الشركات الكبرى والتي لحظت زيادة بلغت نسبتها 26% هذه السنة. ويستمر كذلك الإعتداء على البيئة وموارد المياه العامة مع إستمرار حصول الإحتكاريات على الإستثناءات المطلوبة للتهرب من قوانين

## لعودة كافة القوات الأمريكية للوطن الآن

## لمعارضة حرب الولايات المتحدة والنيو على ليبيا

بعنوان الولايات المتحدة والنيو ونطالب بعودة كافة القوات الأمريكية إلى الوطن الآن. سيكون هذا بالفعل هو ما يستحق ثناء الأمريكيين وشعوب العالم.

إن الحرب على ليبيا التي تقودها الولايات المتحدة وأكثر الدول الأعضاء قوة في حلف النيتو هي جريمة إعتداء وجريمة بحق الإنسانية. تهدد هذه الأفعال الإمبريالية بزيادة خطر الحروب وحتى بإندلاع حرب عالمية. إنهم يعمدون إلى التخلص من آخر خرق القانون الدولي والمنتقية من المعاهدات والمحاکمات التي تأتت عن فوز الشعوب على الفاشية عام 1945 والتي شكلت ضماناً ضد العدوان. ينحدر العالم ثانية إلى وضع شبيه بما حصل في الماضي حيث يتمثل الحق بالقوة فحسب كشرعية الغاب والتي لايمكن إيقافها سوى بتصعيد النضال الشجاع لشعوب الأرض ضد مقاولي ومروجي الحروب وبخاصة الإمبرياليين الأمريكيين.

*التتمة على الصفحة الخامسة*

شنت الولايات المتحدة وحلف النيتو حملة صدم ورعب على الشعب الليبي مع ارتكاب جرائم لاتوصف. إذ أدت عملية فجر حورية البحر إلى قتل مايزيد عن ألف شخص مدني في غضون أيام قليلة كما تم قصف وتدمير المزيد من البنى التحتية المدنية. كما تم قصف العاصمة طرابلس ما تسبب بالمزيد من القتل والدمار. تثني الحكومة اليوم على عشرات آلاف الطلعات التدميرية لطائرات حلف النيتو والولايات المتحدة وحصار وقصف الشواطئ الليبية من قبل سفن الطرفين وتدمير الموارد المائية والمدارس والمشافي وسرقة الأصول الليبية الدولية والعمليات المسلحة التي تنفذها القوات الخاصة الأمريكية وتلك التابعة للنيو على الأراضي الليبية. يُدعى الأمريكيون لدعم هذه الجرائم مع الترويج لمزاعم بأن هذا العدوان الأمريكي الإوربي الواسع النطاق هو ما مكن مايسمون بالثوار من السيطرة على العاصمة والزعم بأن هذا ما حافظ على حماية حياة المدنيين. نقول لا! لا لجرائم الولايات المتحدة والنيو! نطالب بالإسحاب فوراً من ليبيا. نقف إلى جانب شعوب الأرض بالتنديد

تتبدى الحاجة إلى توجه إقتصادي جديد بشكل يومي، كما الحاجة إلى تمكين الناس من صناعة القرار. لا يملك القادة الإحتكاريون حلولاً للأزمة الراهنة لعجزهم عن التصرف إلا من منظور مصالحهم الرأسمالية الضيقة على الرغم من مسؤوليتهم عن إنهيار البلاد وتهديد الإستقرار في العالم. الحل الأنبي موجود ويتمثل بإنهاء كافة الحروب الأمريكية العدوانية وإعادة كافة القوات العسكرية للوطن والتوقف عن الدفع للأغنياء وتقديم زيادات شاملة للرواتب والمزايا الوظيفية والتقاعدية والمزيد من الإستثمار في البرامج الإجتماعية. وهو ما سيحفز الإقتصاد فوراً. إذ تتوفر تريليونات الدولارات كما يبرهن على ذلك تمويل الحروب والمنح التي يحصل عليها الأغنياء. عندما يعجز من في السلطة عن تزويد إحتياجات الناس، فلا بد من إزاحتهم وتنظيم إطلاق توجه جديد للإقتصاد. يواجه العمال والعمالات حالة الإضطراب التي تعتري الإقتصاد بسبب الملكية الإحتكارية الخاصة لقطاعاتها المتنافسة، ولكن وبشكل أكبر لأنه لا يقدر لهؤلاء لعب أي دور في تقرير التوجهات الإقتصادية. هذه هي المشكلة الأساسية التي يجب التصدي لها. ولتحقق التوجه الإقتصادي الجديد لابد أن يضطلع العمال بالسياسة للدفاع عن مصالحهم وحقوقهم وحقوق الجميع وللبدء بحل المشاكل السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي تعتري البلاد.

علينا إذا تأسيس المقاومة التي بدأنا بتنظيمها على قاعدة تقرير مصير المجتمع بأنفسنا والإضطلاع بالسياسة على نحو أكبر. يرفض ساسة الأغنياء تقديم توجهات إقتصادية جديدة. نحتاج إلى ساسة عمال وإلى معارضة منظمة للإحتكاريات والحكومات التي تدافع عنها. نحتاج إلى إجتماعات مجالسنا المحلية والمجالس الشعبية الأخرى حيث يمكننا التقرير.

إن التوجه الإقتصادي الحالي كارثي ويتناقض مع تطلب الناس بإقتصاد يخدمهم ويعطي الأولوية لحقوق الجميع. لذا لابد من تحديد توجه إقتصادي جديد، وهو مشروع يضطلع به المنتجون الفعليون وجمهورهم. نحتاج الآن إلى سياسيين من الطبقة العاملة من صفوف النقابات والقوى المنظمة الأخرى. يشهد على صواب هذا التوجه الطريقة الناجعة التي نظم من خلالها مشاركتنا بإجتماعات المجالس المحلية حيث يمكن مناقشة آليات صناعة القرار والحلول الممكنة للأزمة الإقتصادية الراهنة عن طريق مشاركة الآخرين بالمعلومات والخبرات بخصوص تعزيز مشاركتنا السياسية.

لابد من لجم حقوق الإحتكاريات، ولابد من وضع حد لإستغلالها وإبتزازها للعمال ولعائلاتهم وحتى للحكومات أنفسها. وعوضاً عن الجدل بشأن مقترحات لاتقدم أية حلول ناجعة، ينبغي مناقشة تأمين القطاعات الإقتصادية المختلفة وإستبدال الإحتكاريات الخاصة بمؤسسات عامة مهمتها خدمة الناس والمجتمع، وهو ماسيمثل خطوة أولى في سياق التوجه الإقتصادي الجديد. على الحكومة بالحد الأدنى تجديد تشريعات مكافحة الإحتكار التي تلجم وتحدد حجم وقوة وحدود الملكية التي تتمتع بها أية مجموعة خاصة. على التشريعات هذه أن تدافع عن الحقوق العامة من خلال الحد من حقوق الإحتكاريات الكبرى القوية مثل إيكسون موبيل وبوينغ وأي تي أند تي ويو إس ستيل وجي إم وغيرها.

يتوجب على هذه التشريعات تشجيع نظام مصرفي عام وأشكال الملكية المحلية للصناعات الأساسية مثل التعاونيات والمؤسسات العامة على مستوى الأحياء. وهو ماسيسمح بعودة بعض السيطرة على الإقتصاد للمنتجين الفعليين وأوساطهم كما يسمح بوضع حد لإبتزاز الحقوق العامة من قبل طغمة الإحتكار وتدميرها للإقتصاد الإجتماعي.

## دعوة أوباما لأولوية "البلاد قبل الحزب"

في هذا السياق على أنه الوحيد القادر على حل المشاكل إن توفر له دعم العامة في مواجهته مع الكونغرس. عادة ما يستهل أوباما حديثه في خطاباته عن "البلاد قبل الحزب" بتأكيدات شوفينية أمريكية تقول بأنه، على الرغم من كل المشاكل الراهنة، "لا يوجد بلد في العالم لا يتمنى أن [يكون الولايات المتحدة]". مع تشديده على أهمية "التأكد من ظفر أمريكا". على سبيل المثال، وفي العديد من خطاباته يؤكد أوباما، بعد حديثه عن معاناة الناس والحاجة إلى خلق المزيد من الوظائف، على أن "الرد من [المؤسسة السياسية في] واشنطن لما يزل يتمثل بالتحزب وبالإنسداد الذين أضعفوا ثقة الناس وأعاق مساعينا لتحفيز الإقتصاد. بلادنا على مايرام، إلا أن المشاكل تعتري السياسة وهو ماعلينا إصلاحه ... لا يمكننا السماح للتحزب بجرنا نحو الهاوية، والذي يعبر عنه الإهتمام بنتيجة الإنتخابات القادمة أكثر من السعي إلى إصلاح الأمور. وهو ما يعرقل مساعينا لأن البعض في الكونغرس يتمنى خسارة خصومهم الإنتخابات عوضاً عن العمل لتحقيق ظفر

يدعو الرئيس باراك أوباما في معظم خطاباته الأخيرة إلى فعل ما هو "صائب لصالح البلاد". ويوجه إنتقاداته في هذا الخصوص للكونغرس وللحزبين الديمقراطي والجمهوري لفشلهم في فعل هذا. وفي تكرار لما قيل خلال مسرحية "مناقشة أزمة الدين" يبدو إنتقاد أوباما بأن الكونغرس عاجز عن القيام باللازم رجع صدى لما يتلفظ به رأسماليو وول ستريت، مع تقديم نفسه على أنه الشخص الوحيد القادر على فعل ما هو "صائب".

يأتي طرحه لأولوية "البلاد قبل الحزب" مع إزدياد غضب الشارع من أداء الكونغرس وتصاعد المعارضة للحزبين الجمهوري والديمقراطي من قبل صفوفهما ومن قبل المستقلين الذين يقدر عددهم اليوم بنسبة 35 إلى 40 بالمئة من الناخبين. ترفض الأغلبية أداء الكونغرس ويقول نصفهم بأنهم سيصوتون ضد التجديد لإنتخاب أعضائه. وتعارض الأغلبية كذلك المنحى الإقتصادي الحالي. يحاول أوباما التعامل مع هذا الغضب الشعبي وفقدان الحكومة المتزايد لشرعيتها بإستخدام شعار "البلاد قبل الحزب". ويقدم نفسه

نحتج إلى عرض الموضوع على الكونغرس. لكننا إستخدمنا آليات العمل الحكومي، أي العمل سوية." أما في خطاب عيد العمل في ديترويت، فقال أوباما: "أود إقتراح السبل الكفيلة بإعادة أمريكا إلى سابق عهدها وبنيل رضى الحزبين. وبالنظر إلى إلحاح الظرف الراهن والصعوبات التي يواجهها الناس، على السياسيين العمل سوية. إلا أننا لن نتظرهم." يشير هذا إلى أن أوباما سيقدم على إتخاذ إجراءات تنفيذية تحت ستار فعل ماهو "صائب" بشكل يزيد من تهميش الكونغرس ويحوله إلى هيئة إستشارية بسلطة مقلصة. الأخطر في هذا بأنه مناشدة فاشية للناس لتجاهل حقوقهم باسم "أمريكا ظافرة". ولكن أية أمريكا يتم الإشارة إليها في هذا السياق؟ أي أمريكا الإحتكاريات التي تخوض حروبها العدوانية وترتكب المجازر بحق المدنيين؟ أم هي المسؤولة عن ضمان تریولونات الدولارات للأغنياء، أم هي الملامة على البطالة الهائلة والفقر المتزايد لكل من هو خارج دائرة المحظيين تلك؟ أي أمريكا صاحبة معدل التجريم والحبس الأعلى في العالم مايشكل إبادة بحق الأفارقة الأمريكيين واللاتينو؟ أي أمريكا صاحبة القوانين الوحشية المعادية للعمال وللمهاجرين؟

يتبدى من خلال تطورات السنة الفائتة بأنه هناك أمريكيتين. تلك التي يسعى الناس إليها لتلزم الحكومة فيها بمسؤوليتها الإجتماعية المتمثلة بتحقيق حقوق ومطالب الناس. وتلك العائدة للإحتكاريات. ومن خلال سعيه كي يبقى بطل الأغنياء ومصالحهم يضطلع أوباما بمهمة تنظيم الناس بما يتعارض ومصالحهم ولتجيشهم إلى جانب أمريكا الإحتكاريات. في هذه الحالة يحول الغضب الشعبي عن تدمير الإقتصاد من قبل الإحتكاريات عينها، وعن تمويل الحروب التي تخدم مصالح أمبراطوريتهم، وعن إعتنائهم على البرامج الإجتماعية وعلى العمال. و عوضاً يتحول الكونغرس إلى المشكلة الأساسية وتغدو سلطة أوباما التنفيذية هي الحل.

هذا المنحى هو على درجة كبيرة من الخطورة بالنسبة للناس لأنه يمهد الطريق لحكم فاشي شامل عوضاً عن التصدي له. كما يمهد الطريق للأغنياء للسيطرة على الخزينة العامة بطرق أسهل مع الإبقاء على إستعبادهم للناس في داخل البلاد وخارجها. ينبغي على الناس زيادة دورهم في السياسة وفي تطوير منظمات سياسية من صنعهم على أرضية الدفاع عن حقوقهم. المزيد من الإنخراط السياسي هو أمر حيوي. أما تدمير الأحزاب السياسية ومساواة السياسة بالشلل الكريه فما هي سوى وسائل لإبعاد الناس عن السياسة وعن الدفاع عن مصالحهم. المطلوب هو فوز الطبقة العاملة والناس من خلال سياسة تخصصهم وتعبير عنهم وعن طريق تفكيرهم الجمعي وعن ديمقراطية من صنع أيدهم.

أمريكا" (خطابه الإذاعي الإسبوعي ليوم 13 أغسطس، 2011). يشير أوباما إلى أن المشكلة لم يتسبب بها الناس الشرفاء و المجددين والملتزمين بالقانون، بل "أسوأ أنواع الإنسداد الذي يضع ثقة العامة وعرقل مساعينا لإتخاذ ما يلزم لتحفيز الإقتصاد." ويواصل دعوته بالقول: "علينا فعل الكثير، والطريقة الوحيدة لإنجاز مايلزم هو إقدام الجميع، ديمقراطيين وجمهوريين، على تفصيل البلاد على الحزب. وهو ما أقاتل لتحقيقه. وأنا هنا اليوم لحتكم على التجند في هذه المعركة. عليكم مساءلة الجميع، لأننا لو تمكنا من إيجاد أرضية مشتركة فلن تقف أية عثرة في وجه الولايات المتحدة الأمريكية." وكما فعل في خضم مسرحية أزمة الدين، يدعو أوباما الجميع إلى الإنضمام إليه: "إن كنتم توافقوني الرأي، سواء كنتم ديمقراطيين أو جمهوريين أو من غير المحبذين لأي منهما، فعليكم إعلامهم بالأمر. إن طغح بكم الكيل بسبب الشلل التشريعي وإن رغبتم بتمرير مشاريع القوانين المجمدة التي من شأنها مساعدة الإقتصاد، فعليكم إعلامهم بالأمر أيضاً. وإن كنتم من الراضين لتقزيم السياسة إلى تحقيق أرباح حزبية على حساب حل مشاكل البلاد، وإن كنتم من المؤمنين بأهمية تقديم البلاد على الحزب ومصالح أولادنا على مصالحنا، أعلموهم بالأمر."

يمكن ملاحظة التشديد عينه في خطاب أخر لأوباما: "في الكونغرس هناك من يفضل رؤية هزيمة خصومهم بدلاً من تحقيق الظفر لأمريكا. ولا بد من أن يتوقف هذا بالتأكيد. علينا أن نكون فريفاً واحداً خاصة في الأزمنة الصعبة. لايمكنا إضاعة الوقت بالمناورات وبالتحديد عندما يكون إقتصادنا على المحك كما هو الحال عليه الآن.

"وإن إتفقت معي في الرأي، سواء كنت ديمقراطياً أم جمهورياً أم مستقلاً، فعليكم إعلام الكونغرس بذلك. عليك إعلامهم بأنك ضقت ذرعاً بالبهلوانيات وبالسياسة" (خطابه في معامل جونسون كونترولز يوم 11 أغسطس 2011).

من الواضح بأنه تتم مساواة السياسة بالإنسداد وبكونغرس عاجز وغير راغب برؤية "أمريكا ظافرة". فيغض النظر عن أهوائك السياسية يكفي أن تتفق مع أوباما وبأن تخبر الكونغرس بأنك قد ضقت ذرعاً.

يتم تحضير الجمهور للقبول بإزاحة الأحزاب السياسية والكونغرس كمؤسسة تقريرية مهمة. فاللجنة الإستثنائية الواسعة الصلاحيات المكلفة بأمر الموازنة سابقة خطيرة. وبالمثل يُقدم أوباما على أنه الشخص المؤهل لإنجاز الأمور مما يمهد الطريق لتوسيع صلاحيات وحكم السلطة التنفيذية. وهو مالمح إليه في خطابه. ويقول في إحداها على سبيل المثال بأنه قد "جمع كبرى شركات السيارات" التي وافقت على ترشيد إستعمال وقود السيارات. ويضيف معلقاً: "لم

# usmlo.org

## بالعربية والإنكليزية والإسبانية

## مالذي يمكن توقعه من خطاب أوباما

المس بالالتزامات تخديم الديون للأغنياء. فما الذي يمكن توقعه من خطاب أوباما إذا؟ بالطبع لن يتطرق الخطاب إلى تقليص ميزانية البنثاغون بتريليونين ونصف أو إلى إعادة القوات الأمريكية للوطن فوراً، وهي خطوات سريعة ستساعد الإقتصاد والناس دخل البلاد وخارجها. وبالمثل لن يقدم أوباما على تحدي هيمنة الرأس ماليين على الإقتصاد أو التوجه الكارثي الحالي للإقتصاد المتأني عن مصالحهم الضيقة. تبين الوقائع بأنه لا يمكن الإستمرار بالتوجه الحالي للإقتصاد للمخاطر التي ينطوي عليها بالنسبة للبشر وللبيئة. لابد من إيجاد توجه إقتصادي جديد، وهو ما يحتمه برنامج توظيف يحترم حق الجميع بالحصول على عمل وأجر كريمة. لكننا على ثقة بأن خطاب أوباما لن يتطرق إلى هذه المواضيع الحيوية أيضاً. وعليه يتوجب على العمال تنظيم إجتماعاتهم الخاصة ومناقشاتهم بخصوص تمكين صناعة القرار.

سيناشد أوباما من دون شك الأمريكيين بالوحدة لمساعدة الإحتكاريات الأمريكية على التغلب على أية منافسة على الصعيد الدولي، وهو ما يسميه الرئيس بـ"ظفر أمريكا". وستتم الإشارة أيضاً إلى مقترحات تشريعية بمنح المزيد من الأموال العامة للإحتكاريات "لتشجيعها" على توظيف الناس. وهو ما سيكون على شكل حوافز ضريبية ومنح فدرالية لصالح ما يسميها أوباما "شركات خاصة لها من المعدات واليد العاملة" ما يكفي لبناء الطرقات والجسور. وألمح إلى المزيد من الإعتداءات على العمال خلال خطاب عيد العمل الذي ألقاه في ديترويت، إذ ذكر بتقديم "النقابات العمالية تنازلات صعبة" وعليها "مناجعة العمل مع الإدارة" لأننا "نعيش في إقتصاد عالمي على قدر عال من التنافسية". وفي السياق عينه يشير إلى العمال الذين تقبلوا تجميد وتقليص أجورهم لـ"جعل هذه البلاد عظيمة". لذا ما يعنيه أوباما عندما يدعو الجميع إلى السعي كي "تظفر أمريكا"، هو التضحية بالمزيد لضمان تفوق أمريكا الإحتكاريات على منافسيها في الأسواق العالمية. لن يتمكن أوباما بسهولة من تبرير فقدان الثقة وإزدياد الغضب من الإتجاه الذي تسلكه البلاد حالياً. لكنه سيموه حرجه من عدم شرح الأمور على حقيقتها عن طريق إستهداف الكونغرس بالنقد، وذلك في سياق حديثه المتكرر مؤخراً عن "الإسناد الذي أضر بثقة العامة وعرقل مساعينا" لتحفيز الإقتصاد. سيدعو الناس عوضاً إلى اللحاق به و دعم خطوات السلطة التنفيذية لإنجاز الأمور العالقة "لأن من في الكونغرس يفضلون رؤية خصومهم يخسرون عوضاً عن تحقيق الظفر لأمريكا". وسيحاول أوباما أيضاً تجييش المشاعر الشوفينية الأمريكية بالحديث عن عظمة الولايات المتحدة إن وقف أبناؤها متحدتين. وذلك بهدف التعمية على وجود أمريكيين، واحدة في خدمة الأغنياء وأخرى تجسد الطبقة العاملة المقاتلة من أجل حقوق الجميع.

يأتي خطاب أوباما عشية الذكرى العاشرة لإعتداءات الحادي عشر من سبتمبر 2001. تشير العديد من المقالات الصحفية إلى أنه نتيجة للحرب على الإرهاب، فقد تم إنشاء جيش كامل من "القوات الخاصة" على درجة عالية من التسليح وبطائرات من دون طيار.

سيلقي الرئيس باراك أوباما خطاباً أمام جلسة مشتركة للكونغرس ومجلس النواب يوم الخميس 8 سبتمبر. يتم تقديم الخطاب على أنه سيركز على مسائل التوظيف والبطالة وبشكل أعم على الإستياء الشعبي من مسار الإقتصاد والبلاد. وذلك في وقت يتخلف عدد الوظائف الموجودة عن حاجيات التوظيف الفعلية سواء بالنسبة لتوفير العمالة للشباب المنضمين لسوق العمل، أم بالنسبة لخلق فرص عمل تعوض عن ملايين الوظائف التي تم إلغاؤها. ما يزال معدل البطالة عند مستوى التسعة بالمئة، والنسبة أعلى من ذلك بكثير في العديد من المدن. كما بلغت البطالة المطولة أعلى معدلاتها مع إحصاء أن أكثر من العاطلين عن العمل لم يتمكنوا من الحصول على عمل لأكثر من 26 أسبوعاً. ويقدر عدد العمال الساعين للحصول على عمل بدوام كامل الـ 25 مليوناً. ولم يشهد شهر أغسطس خلق أي فرص عمل جديدة.

وشهدت السنة الفائتة تصعيداً لمقاومة العمال ونقاباتهم للقوانين المعادية للعمال ومطالبتهم بالمزيد من التنازلات من قبل الإحتكاريات. ومن هذه التحركات الإضراب الذي قام به عمال شركة فورايزن مؤخراً والتحركات الواسعة دفاعاً عن حقوق العمال في العديد من الولايات مثل وسكنسن وأوهايو ونيويورك وميتشغن. وفي العديد من المدن تم إحتلال مباني المجالس التشريعية المحلية كتعبير عن رغبة الناس بالإضطلاع بصناعة القرار في الحكم وهذا ماتعكسه أهازيج المظاهرات مثل: "لمن هذا البيت التشريعي؟ لنا!" وقد بلغ الإستياء في صفوف العمال حداً دفع برينشارد ترومكا رئيس الفدرالية الأمريكية للشغل ومجلس المنظمات الصناعية بالقول بأن نقابته قد تمتع عن تمويل حملات الحزب الديمقراطي الإنتخابية. وقال ترومكا بالإشارة إلى خطاب أوباما: "هذا هو المفصل الذي سيحكم العمال وحتى التاريخ من خلاله على عهد الرئيس أوباما". وأضاف: "إن لم يقدم الديمقراطيون برنامجاً لخلق وظائف جديدة فالحري بنا إستعمال أموالنا لسبل أخرى". أمضى الرئيس أوباما عيد العمل في ديترويت برفقة العديد من رؤساء النقابات العمالية. إلا أن العمال حول البلاد يتطلعون إلى أكثر من "الفتات" حسب وصف ترومكا. لكن لا يبدو بأن أوباما سيفي بأية وعود في موضوع العمالة.

من الحسن التذكير بما قاله أوباما في بداية عهده: "ينتاب الكثير من الأمريكيين القلق والغموض بشأن المستقبل". وأشار بالتحديد إلى "الفقدان الكارثي للثقة في الإقتصاد وفي أسواقنا المالية وفي جهازنا الحكومي". ووعده بإعادة إحياء الحلم الأمريكي البالي الأسما بسبب النهب الواسع والفساد والمقامرة من قبل القطاع المالي الذي جلب العار وضعضع الثقة بالبلاد عامة بشكل غير مسبوق. لحق بهذه الثقة المزيد من الضرر والهشاشة مع إقتراب رئاسة أوباما من نهايتها. ولا مفاجأة في ذلك، إذ تميز عهده بدفع مبالغ طائلة للأغنياء وباستغلال مأساة العاطلين عن العمل والمشردين للتغطية على محاولة وهب المزيد من الأموال العامة للإحتكاريات. وخير مثال عن هذا التوجه هو "إتفاق الدين" الذي تم فرضه مؤخراً والقاضي بتقليص تريليون دولار من ميزانية البرامج الإجتماعية مع التخطيط لإقتطاع تريليون ونصف إضافية في المستقبل، مع عدم

على "الموافقة معي"، الموافقة مع الرئيس لضمان ظفر أمريكا التي تجسدها الإحتكاريات. لكن هل يمكن تقديم أية حجج مقنعة عن جدوى الطلب من الناس السعي لتحقيق الظفر لأمريكا المنخرطة بالحرب والتي ينتفع الأغنياء من إقتصادها الحربي؟ وهل سينفع تعزيز السلطة السياسية في حل مشكلة فشل المؤسسات الأمريكية في إدارة الخلافات في صفوف النخبة الحاكمة وفي التغطية على العنف المتصاعد الديكتاتوري ضد الأمريكيين؟

كلما أبرز التاريخ الحاجة إلى تمكين الناس كي يحكموا أنفسهم ويتخذوا قرارات تؤثر على حياتهم، كلما صح التوقع بأن يقوم الرئيس أوباما بالمناورة لصرف الإنتباه عن ولتتهرب من هذه الضرورة التاريخية. هذا ما ينبغي توقعه من خطاب أوباما.

وإنعكس هذا أيضاً على وكالة الإستخبارات المركزية التي تتصرف الآن كألة للقتل من دون أدنى إحترام للقانون. فتم إطلاق حرب أخرى إستهدفت هذه المرة ليبيا، ويتم تهديد سوريا وإيران بحروب مماثلة.

تؤكد الدلائل عامة إلى قيام رئاسة أوباما بمأسسة إستخدام العنف كوسيلة لتغيير الأنظمة في الخارج ولتدمير تكوين رأي عام داخل البلاد. لا بل بلغ الأمر حد تفسخ الأحزاب السياسية نفسها لصالح السلطة التنفيذية وتسليم زمام الأمور للجانب واسعة الصلاحيات. يُراد من هذا نفي السياسة والدفاع عن الحقوق لصالح خدمة البلاد فحسب. يخفي التركيز على "الشلل" واقعة إزدیاد حدة الصراعات داخل الدوائر الحاكمة في تناقضها للسلطة، ولكن أيضاً للتعمية على تركيز المزيد من السلطات بأيدي المكتب الرئاسي. لا يُراد لنقاشات ومشاركة عامة بالحكم جديتين بالتحقق. على دور العامة بأن يقتصر

## ليبيا – تمة الصفحة الأولى

سيتبدى قريباً حواء التغني بالنصر من قبل الولايات المتحدة والنيثو و"ثوارهما" الحرب في ليبيا لما تنتهي بعد على نحو يشابه إستمرارها في العراق وأفغانستان. لن يقبل الشعب الليبي بالتحول إلى مستعمرة لأحد. ولن يتخلى عن طموحه ببلوغ ليبيا سيدة مستقلة ولن يقبل بخيانة تاريخه البطولي المناهض للإستعمار. فبغض النظر عن مآل عملية فجر الحورية أو أية عمليات عسكرية لاحقة من قبل الحلف أو الولايات المتحدة، لن تنتهي الحرب في ليبيا طالما إستمر التدخل الأجنبي الإمبريالي في البلاد.

تحت صوت الثورة الجميع على الوقوف ألى جانب الشعب الليبي وعلى المطالبة بإنهاء حرب الولايات المتحدة والنيثو وجرائمهما. أي عدوان أمريكي أنى وقع هو تهديد خطير للشعوب لا بد من مناوئته. يتم التخطيط لتظاهرات شهر أوكتوبر القادم في ذكرى غزو أفغانستان للتشديد على المعارضة القوية للحروب على ليبيا والعراق وأفغانستان ومعارضة كل عدوان أمريكي أياً يكن. وفي موقف مساند لشعوب الأرض، يصعد الأمريكيون مقاومتهم وتأكيدهم على مطلبهم بإعادة كافة القوات الأمريكية إلى الوطن الآن. لا يجب أن تتطلي مزارع الولايات المتحدة الأمريكية بإنقاذ ليبيا على أحد. ونؤكد على أن مجرمي الحرب الحقيقيين هم الولايات المتحدة وحلف النيثو، ونشدد على رفض الإعتداء وإستعمال العنف والقوة لتسوية المشاكل بين الأمم. لا بد من اليقظة والثبات ضد أي عدوان أمريكي.

ليبيا للشعب الليبي! على حلف النيثو مغادرة ليبيا الآن! لعودة كافة القوات الأمريكية للوطن الآن!

ماتزال حملة الصدمة والرعب ضد العراق ماثلة في الإذهان. يمكن قول المثل عن سقوط بغداد ومزاعم "إتمام المهمة" وسنوات الحرب الأمريكية على شعبي العراق وأفغانستان بحجة "السماح" لهم بـ"تقرير مصيرهم" متحررين من ربق "طغاة وحشيين". أعلننا تصديق هذه المزاعم الأمريكية في حالة البلد الأفريقي الصغير ذو السبعة ملايين نسمة، ليبيا؟ لا يحل التدخل الأمريكي الخارجي أية مشاكل لا بل يزيد من حجم المخاطر اللاحقة بالناس داخل البلاد وخارجها كما تشير الحالة الليبية الراهنة.

بشكل مشابه لما حصل في العراق، هدفت حملة الترويع والصدمة للسيطرة على طرابلس إلى ترويع السكان المحليين وحملهم على الإستسلام مع تصوير تدخل الولايات المتحدة والنيثو على أنه أمرٌ مرحب به من قبل الليبيين. يراد لنا أن نتجاهل واقعة أنه على الرغم من قصف الولايات المتحدة والنيثو فإن مقاومة الليبيين وضعف التأييد الشعبي لصنيعتهما، المجلس الوطني الإنتقالي، هما ما أديا إلى المآزق المستمر منذ خمسة أشهر. وعلينا كذلك تناسي رفض النيثو والولايات المتحدة الموافقة على وقف لإطلاق النار والتفاوض على حلٍ سياسي دعا إليه الإتحاد الأفريقي والحكومة الليبية، وتناسي أيضاً بأن الولايات المتحدة والنيثو تابعت تصعيد نطاق وشدة تدخلهما العسكري مما لا يدع مجالاً للشك بأنهما يتصرفان كقوة غازية الآن. لا يعدو من تتم تسميتهم بالثوار كونهم مرتزقة يعملون لصالح الولايات المتحدة والنيثو، وليس تمرداً يدعمه الطرفان وليس كما يصفه البعض بأنه حرب قبلية، بل هو حقيقة عملية للحلف وللولايات المتحدة برمتها بهدف إعادة إستعمار ليبيا.



